



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية السادسة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الثلاثاء 06 يونيو 2000

فهرس

* طرح السادة النواب أسئلة شفوية على السادة وزراء قطاعات:

- التعليم العالي والبحث العلمي.

- الشباب والرياضة.

- التربية الوطنية.

وردود السادة الوزراء عليها.

* ملحق: أسئلة كتابية وأجوبة.

محضر الجلسة العلنية التاسعة عشرة المنعقدة يوم الثلاثاء 06 يونيو 2000 (صباحا)

الرئاسة: السيد قاسم كبير، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة: السادة:

- عمار صخري، وزير التعليم العالي والبحث العلمي،
- عبد المالك سلال، وزير الشباب والرياضة،
- أبو بكر بن بوزيد، وزير التربية الوطنية،
- عبد الوهاب دريال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

سيدي الرئيس،
السادة الوزراء،
السادة الحضور.

في البداية، وبمناسبة امتحان شهادة التعليم الأساسي،
أتمنى كل التوفيق لأبنائنا وبناتنا.

لقد قررت وزارة التربية الوطنية تحويل تسيير رواتب
المفتشين العامين من الوزارة إلى مديريات التربية بحجة
تمكين المفتشين العاملين في الجنوب الجزائري
الاستفادة من منحة الجنوب.

ولقد اتخذت الوزارة هذا القرار بدون استشارة المفتشين
الذين لهم رأي آخر، ويصرون على ضرورة الإبقاء على
تسيير رواتبهم من الوزارة لاعتبارات قانونية وعملية.

ومن المعلوم أن المفتشية العامة جهاز تابع لديوان
الوزير، مكلف بمهام عديدة وهي المتابعة والتكوين
والمراقبة ويسهر على حسن سير المنظومة التربوية،

افتتحت الجلسة في الساعة التاسعة والدقيقة الثامنة والخمسين صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم.
الجلسة مفتوحة،

طبقا للمادة 68 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم
المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا
العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة والمادة 69 من
النظام الداخلي للمجلس، تخصص هذه الجلسة للأسئلة
الشفوية، التي تخص وزارات التربية الوطنية والتعليم
العالي والبحث العلمي والشباب والرياضة.

وأول سؤال شفوي نفتتح به هذه الجلسة هو سؤال السيد
محمد أرزقي فراد الموجه إلى السيد وزير التربية
الوطنية، فليفضل.

السيد محمد أرزقي فراد: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم.

اللامركزية، أي مديريات التربية، وللإجابة عن سؤالكم أقدم لكم التوضيحات الآتية:

أولا، لقد تم هذا التحويل بعد طلب ملح من وزارة المالية وبعد أخذ ورد داما ما يقرب 4 سنوات، اتخذ قرار اعتماد لامركزية تسيير رواتب مفتشي التربية والتكوين، لتمكيننا من دفع تعويضات الجنوب لمفتشي التربية والتكوين والعاملين في هذه الولايات حتى لا يحرّموا من حقوقهم كبقية إطارات القطاعات الأخرى، وقد تعذر على مصالحننا إيجاد حل بديل لدفع هذه التعويضات، وأتم على علم سيدي النائب بالنتائج الوخيمة التي انجرت عن عدم صرفها منذ سنة 1995 وأتذكر أن أحد النواب طرح سؤالاً في العام الماضي شفويا وطلب منا حل المشكل بدفع التعويضات لمفتشي جنوب الوطن.

وأؤكد أن اللامركزية لا تتعلق إلا بالرواتب التي تصرف باسم وزير التربية الوطنية في إطار التفويض بالإمضاء، ولا تتناول المسارين المهني والإداري للمفتشين، ولا تؤثر بأي شكل من الأشكال في علاقة هؤلاء الإطارات بمديري التربية، فمهامهم محددة قانونا بموجب النصوص السارية المفعول وما زالت علاقاتهم السلمية تمارسها إلى حد الآن المفتشية العامة على المستوى المركزي.

بالتالي، وخلافا لما تفضلتم به، سيدي النائب، فإن مفتشي التربية والتكوين لم يوضعوا تحت وصاية مديري التربية أي أن القانون الذي ينظم مهام المفتشين والمفتشية العامة لم يعدل، أما مراقبة نشاطاتهم وتقييم مردوديتهم فيقعان دائما على عاتق وزارة التربية الوطنية أي على الوزير شخصيا ومن خلاله على المفتش العام.

أما الرد على سؤالكم الثاني، عمّ إذا كانت تنوي وزارة التربية الوطنية إعادة النظر في هذا القرار؟ فأجيبكم بالنفي، لأن الأمر لا يقتصر على وزارة التربية الوطنية، بل هو قرار وطني اتخذته وزارة المالية ويشمل كافة القطاعات.

وتفرض طبيعة هذه المهام الارتباط بالمصالح المركزية مثل المديريات المختلفة والمفتشية العامة.

ولعل ما يقلق السادة المفتشين هو مصير مهمة المراقبة التي تحارب التجاوزات واللامبالاة والتهاون والتراخي والرداءة، فهل يعقل وضع هيئة مكلفة بالمراقبة تحت وصاية هيئة محلية مكلفة بالتسيير؟ هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن القانون لا يسمح للآمر بالصرف دفع أي مرتب دون مراقبة الخدمة المنجزة التي يقيها القانون على مستوى الوزارة؟ فمن جهة يدفع المرتب من هيئة محلية ومن جهة أخرى يبقى التأكد من تنفيذ المهمة على مستوى الوزارة، مع العلم أن كثيرا من السادة المفتشين يعملون خارج ولايات إقامتهم.

معالي الوزير،

هل تنوون إعادة النظر في هذا القرار الذي رفضته هيئة التفتيش؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد أرزقي فراد، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير التربية الوطنية فليتفضل.

السيد الوزير: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس الجلسة،

السيدات والسادة النواب،

السادة الوزراء.

شكرا سيدي النائب على سؤالكم وشكرا على تمنياتكم لكل أبنائنا بمناسبة إجراء هذا الامتحان الهام وأضم صوتي إلى صوتكم لأتمنى نفس الشيء لكل أبنائنا عبر كل مناطق الوطن.

لقد تفضلتم بإلقاء سؤال شفوي يتعلق بقرار تحويل تسيير رواتب مفتشي التربية والتكوين من مصالح وزارة التربية، أو بالأحرى من مصالح الوزارة المركزية إلى مصالحها

العمل كجهاز الإعلام الآلي، وتخصيص قروض لشراء السيارات التي تعد بالنسبة إلى المفتش وسيلة عمل، ها نحن نصطدم بمنطق "أضربو على التبن ينسى الشعير"، لذلك ماتزال هذه الهيئة تلح، حفاظا حتى على هيبة الدولة وأؤكد هيبة الدولة، على ألا تكون لمسؤول المراقبة علاقات مع الهيئة المحلية على الإطلاق فهذا ليس من المنطق في شيء، فلا يوجد بلد في العالم توضع فيه مرتبات الهيئة المراقبة تحت وصاية الهيئة المراقبة أي الهيئة التنفيذية، فحتى من ناحية ثقافة الدولة يجب أن يكون السيد المفتش عند إعداد تقريره محررا من أي ضغوط محلية قريية كانت أم بعيدة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: أحيل الكلمة إلى معالي الوزير إن كان يريد التعقيب.

السيد الوزير: أريد فقط أن أطمئن السيد النائب وأنا متفق معه حينما يقول إن المفتشين هم عيون الوزارة فذلك حق ونعلم كلنا ذلك، وأريد أن أقول له إن مشكل الرواتب هذا لا يتعلق بالمهنة، وإنما أسهر على هذه الأمور شخصيا لأنني لا أستطيع أن أترك عيوني دون عناية، وأطلب منه أن يطمئن لأننا سنتكفل بهذا المشكل، وعلى سبيل المثال فإن مرتب الأمين العام في الوزارة يدفعه مدير الموظفين، وهذا لا يعني أن الأمين العام تحت تصرف مدير الموظفين وهذا مثال واحد فقط والأمثلة عديدة ومتنوعة، لذلك أفرق شخصيا بين الرواتب وسلم الوظائف الذي يعد واجبا علينا أن نحترمه قانونا.

أما فيما يخص مشاركة المفتشين في هذا القرار، أريد أن أقول للسيد النائب إن مفتشي التربية والتكوين في جنوب الوطن لم يتقاضوا تعويضاتهم منذ سنة 1995 وإن المشكل طرح لكن لم تستطع الوزارة حله إلا بتطبيق هذه النصوص الجديدة، ولذلك أقول له ليكون مطمئنا إنني أتابع شخصيا القضية، وإذا كانت هناك مشاكل في الرواتب أو أمور أخرى فأؤكد له بأنني مستعد مع الحكومة لإيجاد الحلول المناسبة لحلها.

ثانيا، إنني أتابع شخصيا ما يجري في الميدان منذ تطبيق هذه الإجراءات وإلى حد الآن لم يلاحظ أي مشكل، فأنا شخصيا لا أرى الآن ما يدفعني إلى تغيير هذه الإجراءات، وسأبقى دائما في الاستماع إلى ما قد يطرح من مشاكل في الميدان فإذا كانت هناك صعوبات فسأكون دائما، سيدي النائب، في خدمة المفتشين لتغيير ما يجب تغييره تسهيلا لمهامهم، وسأبقى دائما في خدمتكم، سيدي النائب، لتقديم أية تفسيرات إضافية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لمعالي وزير التربية الوطنية، وإذا كان للنائب تعقيب فليتفضل به.

السيد محمد أرزقي فراد: شكرا سيدي الرئيس.

على كل حال من المؤكد أن الأعمال السليمة تكون دائما مبنية على التشاور "فما خاب من استخار وما ندم من استشار"، فالسؤال المطروح: هل يعقل أن تتخذ الوزارة قرارا خطيرا مثل هذا القرار دون استشارة هيئة التنقيش؟ فهذه الهيئة المتكونة من أشخاص يملكون ربما خبرة 25 أو 30 أو 40 سنة يلحون على أن تدفع الوزارة لهم أجورهم، فما هي الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك؟ ولقد وجهوا رسالة إلى السيد رئيس الجمهورية يعرضون عليه من خلالها القضية، كما بادروا إلى التفكير في إنشاء جمعية للمطالبة بنفس الأمر.

فمن غير المنطقي أن تضع الوزارة عيونها -لأن السادة المفتشين هم عيون الوزارة- تحت رحمة الولاية وضغوطها، فهذا ليس معقولا حتى من الناحية النفسية، ونحن نعرف كيف تسيير الأمور فنحن في الجزائر ولعلمكم، سيدي الوزير، فإن منحة 2000 دينار التي كانوا يحصلون عليها لشراء الأقلام والأوراق لم يتحصلوا عليها هذه السنة ومن المحتمل جدا، معالي الوزير، أن مفتشي العاصمة لن يتقاضوا مرتب شهر جوان بسبب وجود ضغوط وتناقضات وإشكالات قانونية، ففي الوقت الذي كانت تنتظر هذه الهيئة المساعدات والرعاية والتكفل بقضاياها كتوفير المكاتب والكتّاب وأدوات

التسيب. لهذا أطرح على سيادتكم السؤال الآتي نصه:
ماذا تنوي الوزارة عمله مستقبلا للتصدي لمثل هذه الظواهر التي قد لا تكون مقتصرة على ولاية الشلف فقط، بل تمس ولايات أخرى من الوطن؟ وقد تأكد لي ذلك عن طريق زميل لي من باتنة (ذياب مصطفى) حيث أن ولاية باتنة تعاني نفس المشكل.

ثانيا، لقد سبق وأن تقدمت بسؤال شفوي رقم 233 بتاريخ 27 جوان 1999 يتعلق بواقع قطاع الشباب والرياضة وآفاقه، ومن ضمن النقاط التي طرحتها هناك:

- الإخفاقات والهزائم المتتالية لكل الفرق الوطنية،
- العنف في الملاعب،
- الصراعات والمشاكل التي تعرفها بعض الاتحاديات،
- عدم الاهتمام بالرياضة المدرسية،
- انعدام التمويل العادل للفرق الرياضية،
- انعدام المنشآت الرياضية في أغلب البلديات النائية،
- عدم تلقي فرق النخبة لحقوق بث مبارياتها على الشاشة الوطنية،
- غياب هبة الدولة في السنوات الأخيرة في الميدان الرياضي،
- الاستعدادات التي قامت بها الوزارة لإنجاح الاحتراف، وأخيرا آفاق قطاع الرياضة في الجزائر.

وقد تلقيت ردا كتابيا على ذلك بتاريخ 22 أوت 1999 تحت رقم 467 و من ضمن الوعود المقدمة هناك دعم تسجيل مشروع لصالح بلدية بنايرية بولاية الشلف لبناء دار للشباب وهو نفس الوعد الذي تقدم به السيد والي ولاية الشلف في نفس الموضوع، علما أن دار الشباب الوحيدة الموجودة بوسط المدينة قد أقيمت بها مفرزة للحرس البلدي. فالسؤال المطروح هو متى ستفي السلطات المحلية والمركزية بهذا الوعد؟

ثالثا وأخيرا، فيما يتعلق بصناديق دعم الرياضة والشباب:

فبالنسبة إلى الصندوق الولائي لدعم الرياضة والذي تساهم فيه بلديات الولاية بنسبة 07٪ من إيرادات الجباية

وفيما يخص المساعدات المادية، فقد أصبحت للمفتشين انطلاقا من هذه السنة مكاتب على مستوى الولايات وهذا شيء جديد، كما ستسخر لهم إمكانيات جديدة كأجهزة الإعلام الآلي كل هذه الإمكانيات المادية مرتبطة بإمكانيات الوزارة وشكرا سيدي النائب.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، ومنتقل الآن إلى وزارة الشباب والرياضة وأحيل الكلمة إلى الزميل محمد فادن لي طرح السؤال رقم 175 فليتفضل.

السيد محمد فادن: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
معالي الوزراء،
زميلاتي زملائي النواب،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الوزير،

طبقا لأحكام المادتين 100 و 134 من الدستور والمادة 68 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا شفويا بشأن بعض الانشغالات التي تتعلق بالقطاع الذي تشرفون على تسييره.

سيدي الوزير،

أولا، تزخر مدينة الشلف بمنشآت رياضية هامة كلفت خزينة الدولة ملايين الدنانير مثل الملعب الأولمبي المعشوشب طبيعيا والقاعة المتعددة الرياضات محمد نصري والمركب الرياضي العربي التبسي وملعب معمر ساحلي والقاعة المتعددة الرياضات بحي الرادار، إلا أن هذه المنشآت تعاني إهمالا فاضحا يتسبب يوميا في تدهور وضعيتها إن لم تشدد الرقابة وتحل الصرامة محل

فيما يخص الشطر الأول من السؤال الأول والمتعلق بوضعية المنشآت الرياضية بمدينة الشلف، لقد أثار النائب المحترم ظاهرة التدهور التي آلت إليها هذه المنشآت بسبب إهمال فاضح وقد يكون الأمر كذلك بالنسبة إلى ولاية أخرى لم يذكرها أو ذكرها كباتنة، وأود أن أشكر بالمناسبة الأخ النائب المحترم على اهتمامه المتواصل بقضايا الشباب والرياضة وعلى حرصه المتواصل على نمو وترقية هذا القطاع. كما أكد له بهذا الصدد أن حرصنا على حفظ المنشآت وصيانتها هو شغلنا الشاغل، وذلك - طبعاً - إلى جانب الهيئات المعنية بالأمر التي هي بدورها مطالبة بالسهر على سد النقائص الموجودة والتي لا تعود في بعض الأحيان إلى الإهمال وحده بل تعود كذلك، وفي أحيان أخرى، إلى أسباب موضوعية قد تكون ناجمة عن أوضاع إدارية خاصة، وكذا إلى محدودية الإمكانيات ونقص الاعتمادات، والتي تضاف إليها نوعية التأطير أيضاً، مما يجعلنا نحاول البحث عن الحلول المناسبة كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

من هذا المنطلق، وعلى سبيل المثال، فيما يخص الملعب الأولمبي لمدينة الشلف على وجه التحديد والذي لفتت حالته انتباهنا، فقد انطلقت الأشغال به لإعادة تأهيل المسلك الرياضي في أواخر سنة 1999.

أما فيما يتعلق بتجديد العشب الطبيعي فقد اقترحت عملية تسجيل المشروع على المصالح المختصة.

أما فيما يخص المركب الرياضي "العربي التبسي" والذي تعود وضعيته هو الآخر إلى تحويله في سنة 1999 من القطاع الأصلي ألا وهو التربية الوطنية إلى قطاعنا، فإن ملف التحويل يوجد على مستوى متقدم لدى مصالحنا قصد التأهيل والتوظيف، وأعتبر أن هذه المناسبة فرصة لأطمئن الإخوة النواب على أن عملية الرقابة مستمرة من قبل أجهزة الدولة، سواء كانت هذه الأجهزة مركزية أو محلية.

المحلية، فإننا سجلنا في السنوات السابقة النقائص الآتية:

-انعدام التوزيع العادل لهذه الميزانية من قبل الولايات.
-عدم انسجام تشكيلة اللجنة الولائية المكلفة بتوزيع الاعتمادات، إذ أن عدد الإداريين يفوق عدد المنتخبين.

الأسئلة المطروحة:

-ما هو مبلغ الاعتماد المالي الذي تم توزيعه من قبل الصندوق الوطني؟ وما هي الولايات التي استفادته؟
-ما هو مبلغ الاعتماد المالي الذي تم توزيعه من قبل كل صندوق ولائي؟ وما هي البلديات التي استفادته؟
-ماذا تنوي الوزارة القيام به لسد هذه النقائص؟ وما موقفها من إلغاء هذه الصناديق الولائية لتتكفل البلديات بهذه المهمة؟

في انتظار إجاباتكم تفضلوا سيدي الوزير بتقبل أسمى تحياتي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للزميل محمد فادن وأحيل الكلمة إلى معالي وزير الشباب والرياضة.

السيد الوزير: شكرا سيادة الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،
أيتها السيدات، أيها السادة النواب،
السلام عليكم جميعاً.

قبل أن أجيب عن السؤال الشفوي بودي قبل كل شيء أن أهنئ الأخ النائب بمناسبة صعود فريق الشلف، وهو لا عب سابق في فريق الشلف ونظراً إلى ذلك أمضيت البارحة، على بركة الله، صكا بمبلغ 100 مليون سنتيم لفائدة الشلف.

أما بالنسبة إلى السؤال الشفوي الذي طرحه الأخ النائب المحترم محمد فادن، فيطيب لي أن أتقدم بالإجابة الآتية:

بلدية، وما تم دفعه للجمعيات الشبانية والرياضية التي استفادت من هذه الصناديق الولائية، ولكن من الممكن أن نعطي بعض المعلومات الخاصة بصندوق ولاية الشلف مثلا والذي قدرت ميزانيته لسنة 1999 بمبلغ 54 مليوناً و480 ألف دينار، خصص منها مبلغ 32 مليوناً و150 ألف دينار لقطاع الرياضة وتم توزيعه على النحو الآتي:

- مليونان و340 ألف دينار للرابطات الولائية المتخصصة.
- مليون و400 ألف دينار للرابطات الولائية المتعددة الرياضات.
- 25 مليون و410 آلاف دينار للجمعيات الرياضية المحلية.
- 800 ألف دينار كإعانة لمركب الحظيرة المتعددة الرياضات للولاية.
- 700 ألف دينار كإعانة للتظاهرات الرياضية الولائية.
- مليون و500 ألف دينار كإعانات مختلفة للمنشآت الرياضية وكذا للتجهيزات الرياضية المحلية. فهذا على سبيل المثال لا الحصر، وتبقى محاضر مجلس تسيير الصناديق الولائية قابلة لأية معاينة وإطلاع من قبلكم على مستوى كافة الولايات.

ثالثا، إن قصر عمر هذه الصناديق قد أفرز حقا بعض النقائص التي نسعى إلى سدها، وفي هذا الشأن قمنا مؤخرا بإصدار تعليمة تطبيقية أكثر صرامة، وذلك بتاريخ 3 ماي 2000 تحت رقم 265 تخص سائر الولايات، وأنا متيقن أنها ستزيد من فعالية هذه الصناديق. ولذلك نعتبر الوضع الحالي حافزا يحثنا على تحسين تسيير هذه الصناديق التي تلعب -في نظرنا- دورا هاما، ومن ثم نقول صادقين إنه لا يمكن التخلي عنها، خاصة أمام العجز الذي تعيشه بلديات كثيرة والذي لا يسمح لها بالقيام بواجباتها نحو الشريحة الشبانية.

هذه باختصار إجابتنا عن الأسئلة المطروحة، ولا يفوتني بالمناسبة أن أشكر السيد محمد فادن مرة أخرى على انشغاله بكل ما يتعلق بالقطاع، والذي لا يمكن اعتباره

أما بالنسبة إلى السؤال الثاني، والذي تذكروني بواسطته أنه سبق وأن تلقيتم جوابا عنه في سنة 1999، والذي كان يتضمن وعدا لم يتحقق بعد لامن الإدارة المركزية ولا من الإدارة المحلية، ألا وهو إنجاز دار الشباب ببلدية "بنايرية" خلفا لدار الشباب الأولى الموجودة بوسط البلدية والتي أقيمت فيها مفرزة للحرس البلدي، فإنني أخبركم أن عدم تسجيل المشروع المذكور يعود أساسا إلى ضعف القدرات المالية، التي لم نتمكن من إدماجها ضمن برنامج التجهيز لسنة 2000، ولكن بالمقابل أعدكم أنني سوف أسعى مرة أخرى -إن شاء الله- لدعم تسجيلها في إطار برنامج السنة المقبلة.

أما بالنسبة إلى السؤال الثالث، المطروح بشأن صناديق ترقية مبادرة الشباب والممارسات الرياضية الوطنية منها والولائية، والتي أثارت تساؤلات شتى لدى الأخ النائب وبالأخص بعض النقائص التي تشوب تسييرها، فهو يستلزم منا توضيحات قصد رفع بعض الالتباسات:

أولا، إن الصندوق الوطني لا تموله البلديات، فهو مخصص لدعم الجمعيات الوطنية الشبانية والرياضية والفرق الوطنية والنخبة الوطنية. وبالتالي لا علاقة له، عضوية كانت أو وظيفية، بالصناديق الولائية.

ثانيا، إن الصناديق الولائية التي ينظمها المرسوم التنفيذي رقم 96-123 المؤرخ في 6/04/1996 قد أسست كوسيلة تضامن بين الجماعات المحلية، وهي تتكفل بدعم نشاطات الحركة الجمعوية المحلية والشبانية والرياضية طبقا لإجراءات مضبوطة يسهر على تطبيقها مجلس تسيير يتكون من ممثلين عن كل من البلديات والولايات والجمعيات والرابطات تحت رئاسة الوالي أو ممثليه.

أما عن الاعتمادات المالية التي تم توزيعها من قبل صناديق الولاية على المستوى الوطني فتقدر قيمتها الإجمالية بمبلغ 321 مليار سنتيم، ويتعذر علينا أن نسردها في هذه الجلسة المقادير المالية التي خصصت لكل

الدولية الرسمية المنظمة في الجزائر والخارج طوال السنة. هذا ما رأيته ضروريا من توضيحات، أتمنى -إن شاء الله- أنني قد أجبت على تساؤلات الأخ النائب، شكرا على حسن إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لمعالي وزير الشباب والرياضة، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد فادن للتعقيب.

السيد محمد فادن: شكرا سيدي الرئيس. بودي باديء ذي بدء أن أشكر معالي الوزير على المساعدة المالية التي قدمها لأولمبي شلف، وأستغل نفس المناسبة لأقدم التهاني الخالصة إلى كل من ملعب المحمدية وجمعية البيض وشباب ميله على صعودهم إلى بطولة القسم الأول، وكذلك فريق عين الدفلى الذي صعد إلى بطولة القسم الجهوي، ونتمنى أن يساعده السيد الوزير مثلما ساعد جمعية الشلف.

وكتعقيب على رد السيد الوزير، فإنني بكل صراحة ودون مجاملة، أثنى صراحة رد السيد الوزير الذي كان إيجابيا، ولكن بودي أن أضيف بعض النقاط:

أولا، سيدي الوزير، فيما يتعلق بالملعب الأولمبي المعشوشب طبيعيا، فحقيقة هناك غلاف مالي لتجديد المضمار، ولكن هل يعقل، سيدي الوزير، أن يجدد المضمار قبل الأرضية؟ فذلك ما يقومون به اليوم مع أن الأرضية ماتزال غير صالحة، حيث أنه إذا تم تجديد المضمار قبل الأرضية فهم بذلك سيفسدون المضمار.

ثانيا، سيدي الوزير، فيما يخص دار الشباب لبلدية "بنايرية" فهذه البلدية نائية لا يوجد بها أي شيء، حيث كانت توجد بها دار شباب واحدة لكنها انتزعت منها بسبب الوضع الأمني، لكن الولاية فيما بعد تحصلت على حوالي 50 مفرزة للحرس البلدي، فلماذا لا تبني مفرزة

نقدا عقيما بل اهتماما شرعيا ودفعنا بناء للارتقاء بشبابنا بلوغا لازدهار وتقدم حقيقيين، خاصة ونحن في هذا الظرف العصيب الذي نتمنى أن يكون مؤقتا وقصيرا. إنني متأكد من أننا نتقاسم هذه الأمنيات، ولكن لا ينبغي أن يخفي هذا الطموح الحقيقية التي تعود بنا إلى الصعوبات التي عرفناها في السنوات الأخيرة. وعليه، فقد سطرت وزارة الشبيبة والرياضة لهذه السنة برنامج عمل مستوحى من فلسفة يصبو أساسها المبدئي إلى عودة الأمور إلى حالتها العادية بفضل عمل جوارى دائم يتميز بالاتصال والشراكة الحقيقية والتجمع المسؤول، والذي شرعنا في تطبيقه ميدانيا، ومن الأساسي العمل على إدماج هذه الفئة الهامة من السكان في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة، وذلك في ضوء توجيهات فخامة رئيس الجمهورية وتطبيقا لبرنامج الحكومة الذي صادق عليه البرلمان.

إن بعض العمليات التي تم القيام بها إلى حد الآن تجاه الشباب قد لا تكون متناسقة ومهيكله بالقدر الكافي. لذا يجب التحلي بالجرأة لمواجهة المشاكل الحقيقية للشباب والموضوعية والرزانة اللازمتين من أجل حث الشباب على التكفل الذاتي والمشاركة بصفة فعالة في مختلف مهام التنمية والتشييد الوطني، وفي هذا الإطار وفي مجال الشباب دائما، فإن الوزارة حددت ثلاثة محاور ذات أولوية وتتمثل في:

- المحور الأول: الإعلام والتبليغ في أوساط الشباب،
- المحور الثاني: تنشيط المحيط، وذلك بتنظيم عدة تظاهرات وطنية ودولية للشباب،
- المحور الثالث: يتمثل في تفعيل مؤسسات الشباب.

أما فيما يخص الجانب الرياضي فبرنامجنا مبني على محورين أساسيين:

- المحور الأول: قائم على إعادة هياكل الاتحادات الرياضية وتدعيم تسيير رياضة النخبة ذات المستوى العالي.
- المحور الثاني: يتمثل في العناية بالتظاهرات الرياضية

الوطني. فإنني أعرض على سيادتكم جزءاً هاماً من مشكلات التربية في وطننا، لأنها في حقيقتها مشكلة أمة ومشكلة حضارة وليست مشكلة وزارة.

معالي الوزير،

تعرف التربية منذ ثلاثة عقود عمليات تطوير وتجديد في العالم نظراً إلى شموليتها في تعليمية المواد ومواكبة للتقدم السريع، ومسايرة لتيار التدفق الحضاري.

ولئن اختلفت المضامين والمرامي فإن العالم متفق، بل ومتضامن في انتهاج طرائق وفق معايير وقوانين جديدة من دساتير وحقوق الإنسان والتغذية والطفولة واليونيسكو إلخ...

واتجهت مجهودات علماء التربية والنفس نحو الطفل المتحضر الذي له دور هام في بناء حضارة كونية تسالم بين الأجناس وتهادن بين الأديان وتؤاخي بين سكان الكواكب في نظام مجراتي معين، وما ذلك على الله بعزيب وهو القائل: "يا معشر الجن والإنس إن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السموات والأرض فأنفذوا، لا تنفذون إلا بسلطان" فإذا لم يتلق الطفل التربية الرزينة والعقيدة المتينة والأخلاق الفاضلة الكريمة والحكمة النافذة من الأستاذ والمحيط فسلام على تربية ليس بعدها إلا الضياع.

لهذه الأسباب معالي الوزير أقول: لقد جاءت محاولات رجال التربية في بلادنا جادة من حيث مواكبة العصر غير أن هذه المواكبة فقدت تلقائيتها جراء الالتزام والتوجيه المقصود وخدمة أوضاع معينة حتى كأننا نعد جيلاً لمرحلة انتقالية سريعة الالتهاب والذوبان تواكب الأجيال السياسية، وهكذا دواليك.

لقد أدى هذا المنهج إلى ضعف المستوى التعليمي لدى التلميذ وإلا فما السبب في أن التلميذ أو الطالب يدرس مدة اثنتي عشرة سنة، بل هناك من يتخرج من معهد علوم الإعلام والاتصال وهو لا يعرف كتابة جملة مفيدة؟ فتلك

للحرس البلدي بهذه المنطقة ويسترجع الشباب دارهم، وهذا ما ألقينا عليه مدة سنتين، وقد وعدتنا الوزارة بذلك، والحمد لله نعلم أن السيد عبد المالك سلال يفي بوعده، وسننتظر العام المقبل إن شاء الله. وعليه، أجدد شكري للسيد الوزير، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للزميل، وأحيل الكلمة مرة أخرى إلى السيد الوزير.

السيد الوزير: شكراً سيادة الرئيس، شكراً مرة أخرى للأخ النائب.

فبالنسبة إلى فريقتي ميلة والبيض فقد استفاد كلاهما من المساعدات ولا يوجد أي مشكل، لقد فعلنا ذلك في شكل اشتراكي، باستثناء فريق المحمدية ولكننا سنفي بالوعد إن شاء الله.

أما بالنسبة إلى دار الشباب فإنني أوافق الأخ في طرحه، لكن القضية مرتبطة بالميزانية، ولم نستطع هذه السنة أن نحل المشكل لكننا سنبدل ما بوسعنا في السنة المقبلة وسوف لن ننساها مهما كانت الظروف. شكراً سيادة الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد الوزير، ننتقل مرة أخرى إلى وزارة التربية الوطنية والسؤال رقم 182، وأحيل الكلمة إلى السيد أحسن عريبي.

السيد أحسن عريبي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

معالي الوزراء المحترمين،

الإخوة الضيوف،

زملائي زميلاتي.

بناء على المادة 134 من الدستور، والمواد 98، 99، 100، 101 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي

أدري لماذا؟ فالمفتش حاليا معالي الوزير كالمستول، وهو الإطار الوحيد في الدولة الذي ينفق من مرتبه دون تعويضات ليخدم وظيفته، مما يؤدي بالضرورة إلى الفشل الذريع في كل المستويات.

أما إذا تحدثنا عن راتبي المعلم والأستاذ فالمشكلة أدهى وأمر، إذ لا يكفي مرتبهما الخبز والحليب ومن المعلمين الآن من يمارس "الطرابندو" وأشياء أخرى، بينما نجد في المقابل أجرة الحارس البلدي تساوي أجرة أستاذ ثانوي مبتدئ، كأننا نضرب عرض الحائط قوله تعالى: "هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون".

السيد رئيس الجلسة: الرجاء من الزميل أن يعود إلى صلب السؤال، تفضل.

السيد أحسن عربي: أنا في صلب الموضوع ومتقيد بالسؤال وهو مكتوب. ولذلك أسألكم معالي الوزير هذه الأسئلة المتواضعة:

أولا، إلى متى ستظل التوجيهات التربوية استبدادية تمارسها الإدارة على التلميذ؟

ثانيا، لماذا لا تراعى موهبة التلميذ واختياراته في التوجيه؟

ثالثا، إلى متى سيظل مستوى المكونين في هزال، مع العلم أن الغرب الآن يكون الأطفال بالدكاترة وعلماء النفس والاجتماع؟

رابعا، لماذا نعرقل سعي المفتش بالتضييق عليه ماديا ومعنويا، ولا نعطيه حتى مصاريف التنقلات؟

خامسا، لماذا يظل راتب المعلم أو الأستاذ دون راتب البواب؟ أيعود ذلك إلى اعتقادنا أنه ضعيف المستوى فلا بد له من راتب هزيل، أم إلى احتقار التعليم نفسه؟

سادسا، هذه بعض الأسئلة المتواضعة متغاضين بعدها عن أسئلة أخرى تدور حول التلميذ سنؤجلها إلى مساءة أخرى -إن شاء الله- وفي ردكم الإيجابي، تقبلوا منا فائق

ظاهرة جدا مقرفة، بل مؤسفة جدا للأسف الشديد.

فإلى متى يظل التلميذ غير مقتنع بالشعبية التي يوجه إليها؟ مما لذلك من أثر نفسي كبير وخطير يؤثر سلبا في التكوين العام لمستوى التعليم، وذلك ناجم أساسا عن تأثر التوجيه بالجانب الإداري، إذ لا حرية للتلميذ في الاختيار، مع العلم أن طرق الاختيار العصرية في الدول الغربية تتبع من دراسة نفسية التلميذ وموهبته فيوجهونه إلى حيث يحب وبيدع وينتج ويفيد وليس إلى حيث يكره ويجمد، فضلا عن المستوى التكويني المتدني للمعلمين والأساتذة على السواء.

ففي دراسة بشأن هذا الموضوع في كثير من ولايات الوطن، ومنها على الخصوص ولايتا تبسة وسوق أهراس، تبين في ولاية تبسة مثلا، أن من بين 3399 معلما هناك 1700 لا يفوق مستواهم التعليمي السنة الرابعة متوسط، فلماذا لا نهتم بالمكون ذاته حتى يكون جيلنا جيلا عظيما؟ فعندما يكون التكوين ضعيفا، فمما لا شك فيه أن المكونين يكونون تبعاً للضعف فضلا عما يترتب على ذلك من انهيارات فكرية واقتصادية واجتماعية وسياسية، وكما قال المتنبي رحمه الله:

"على قدر أهل العزم تأتي العزائم * وتأتي على قدر العظام العظام"

والعكس صحيح، ويقودنا هذا بالضرورة إلى الكلام عن المفتش، الذي يعتبر حلقة الوصل بين الوزارة ومختلف المؤسسات، إذ يعاني المفتش مشكلات تعيقه عن أداء مهامه على أحسن حال، منها:

أ- عدم تعويض تنقلات المفتشين، إذ لا يزال يحسب لهم الكيلومتر الواحد بدينارين، وهو ثمن لا يستطيع صاحبه السفر به في سيارة أجرة، وتصوروا معالي الوزير مفتشا ينهكه السفر في الحافلات، فكيف سيتمكن بجسده المنهك وأعصابه المتوترة من التوجيه والإرشاد وتقديم الحلول؟

ب - لقد أجمع أكثر من 400 مفتش على قبول منحة جزافية بدل الكيلومتر بدينارين ليغطوا بها مصاريف التنقلات، فلما عرض الطلب على الحكومة رفضته ولست

والتوجيه، للبت فيها واتخاذ القرار النهائي، هذا على مستوى الثانويات.

حقيقة إن مشكل التوجيه من المشاكل الأساسية التي يعانها التلميذ والأولياء وكذلك المنظومة التربوية بصفة عامة، وإننا في إطار الإصلاح متفقون في أن هذا المشكل لا يناسب تطور المدرسة الجزائرية وتوجهها الجديد نحو الإصلاح. ولذلك فإن اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح المنظومة التربوية عاكفة على هذا الموضوع والوزارة كذلك لها ورشات في هذا الميدان، ولا يخفى عليكم أن هذا التوجيه مرتبط بتغيير البرامج والمناهج وكذلك الإصلاح الجديد للتعليم الثانوي. فكل هذا سيؤخذ بعين الاعتبار، ولكن أريد أن أعطي بعض الأرقام حول التوجيه. إن رغبات التلاميذ وأوليائهم -أيها الإخوة- هي التي تطفئ على التوجيه إلى حد اليوم، فعلى سبيل المثال هناك 50٪ من المتحصليين على شهادة البكالوريا هم من شعبة علوم الطبيعة والحياة والقليل فقط من يذهب إلى الشعب الأخرى، وعلى سبيل المثال أيضا فإن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي -والسيد الوزير على علم بذلك- ووزارة التربية الوطنية تعانيان نقصا في الأساتذة والمختصين في ميدان الرياضيات، وهو ما لم يؤخذ بعين الاعتبار منذ سنة 1989، وسنتجه في إطار الإصلاح -إن شاء الله- نحو توجيه يأخذ بعين الاعتبار قدرات التلاميذ ورغباتهم وقدرات الاستقبال، بما في ذلك الجانب البيسيكولوجي الذي تفضلتم به.

أما فيما يخص المكونين، فيعلم الجميع أن نظامنا التربوي يعاني ضعف مستوى العديد منهم وهذا راجع إلى أسباب تاريخية، وإني أشكر اليوم باسم الحكومة كل الأساتذة الذين يعملون في ظروف اجتماعية صعبة ويؤدون عملهم على أحسن مايرام، ولذلك أقول إن مستواهم هو مستوى المدرسة الجزائرية والمجتمع الجزائري، ونحن نعمل على إصلاحه في المستقبل وإعطائهم كل الإمكانيات التي سأمنحكم بعض الأرقام بشأنها وللإشارة فإن ما يقرب من 180 ألف معلم وأستاذ، أي أكثر من

الاحترام والتقدير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: أرجو أن يعطى للسؤال الشفوي مفهومه، تفضل سيدي وزير التربية الوطنية.

السيد الوزير: سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

السادة الوزراء.

شكرا سيدي النائب على سؤالكم القيم وعلى الاهتمام بقطاع التربية، وللإجابة عن الأسئلة المطروحة اسمحوا لي أن أقول مايلي:

بخصوص قضية التوجيه المدرسي، فصحيح أن سوء التوجيه من بين أسباب فشل التلميذ والجميع متفقون على ذلك، والواقع أنه يوجد في الكثير من الحالات أو جلها تناقض بين رغبات التلاميذ ورغبات أوليائهم والتي غالبا ما تخضع لأنماط اجتماعية للأسف، لذا قلت إن هناك تناقضا بين الرغبات والقدرات الحقيقية للتلاميذ، ونحن نحاول قدر الإمكان أن نوفق بين الإثنين، وفي هذا السياق فإن نسبة 20٪ من التلاميذ الأوائل يوجهون باحترام رغباتهم كاملة، بينما تراعى مع تلاميذ آخرين، ما عدا نسبة 20٪، إمكانياتهم في التكيف ومتابعة الدراسة في الشعب التي يوجهون إليها.

أما عن المعايير المعتمدة في التوجيه فهي معقولة وعملية ومعمول بها في جميع دول العالم، وأذكر على سبيل المثال:

1- قدرات الاستقبال،

2- رغبات التلميذ،

3- النتائج الدراسية المحصل عليها.

سيدي النائب، تتم عملية التوجيه بعد دراسة وضعية التلميذ من مستشاري التربية الموجودين في كل المؤسسات التربوية، ثم تتم دراسة الحالات من مجلس الأساتذة على مستوى الإكمالية التي تقدم اقتراحات التوجيه وبعدها تعرض الملفات على مجلس القبول

سيدي النائب،
أيتها السيدات، أيها السادة.
فيما يتعلق بسلك المفتشين فإنه تجدر الإشارة إلى أن دور الإدارة ليس التضيق على موظفيها من مفتشين أو غيرهم، بل هي تسعى على العكس من ذلك إلى تسهيل مهمتهم في جميع الحالات، وإن كان المفتش يعاني ضيقا في أداء عمله فإن هذا راجع إلى الإمكانيات المحدودة التي يتوفر عليها القطاع.

أما بالنسبة إلى مصاريف النقل الخاصة بالمفتشين وقيمة التعويض بالكيلومتر الواحد - كما أشرت إليه سيدي النائب - فهي محددة بنصوص قانونية، ولا تملك وزارة التربية الوطنية حق تغيير القيمة التي تطبق في كافة قطاعات الوظيف العمومي، ولقد قدمت وزارة التربية الوطنية في السنوات الأخيرة وبمعية وزارة التكوين المهني اقتراحا يرمي إلى إحداث منحة شهرية جزافية تحل محل التعويض المعمول به، ولكن وللأسف لم يحظ هذا الاقتراح بالموافقة. فهذا إذن أمر يتعدى صلاحيات وزارة التربية الوطنية.

كما ستعرض الورشة المكلفة بإصلاح المنظومة التربوية الموجودة على مستوى وزارة التربية الوطنية والمختصة بهذا الملف بالذات أي ملف المفتشية، توضيحات واقتراحات ستقدم للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، وستكفل بها - إن شاء الله - في إطار التغييرات الكبرى.

أما فيما يخص المشكل المتعلق بمسألة الرواتب، فإن المعلم على غرار أغلبية الموظفين يشكو ضعف قدرته الشرائية ولا يخفى هذا الأمر على أحد، وقد سبق لوزارة التربية الوطنية، التي هي على اتصال دائم مع الشركاء الاجتماعيين الممثلين لموظفي قطاع التربية، أن طرحت انشغالات موظفيها في مختلف المستويات كالمجالس الوزارية ومجلس الحكومة، وستطرحها مجددا خلال اجتماع مجلس وزاري مشترك سينعقد - إن شاء الله - خلال الأيام القليلة القادمة، والذي سيخصص أشغاله

نسبة 65٪ من المكونين، يحتاجون إلى المزيد من التكوين والتكوين المستعجل في أقرب وقت وللرفع من المستوى الأكاديمي للمعلمين والأساتذة، ولتحسين أدائهم فقد أعدت وزارة التربية الوطنية ملفا خاصا بتكوين المكونين وصادق عليه مجلس الحكومة وخصت له أكثر من 7 ملايين دينار لمدة 5 سنوات قصد الوصول إلى فعالية أكبر، حيث ستستفيد هذه الشريحة من كل هذه الأموال والبرنامج المخصص لها، وكما تعلمون إخواني فإن التكوين له جانبان وهما: التكوين الأولي والتكوين أثناء الخدمة.

ففيما يخص التكوين الأولي وانطلاقا من السنة الماضية فإنه لا يستطيع أن يلتحق بالمدرسة لأول مرة كأستاذ إلا الجزائري المتحصل على شهادة البكالوريا والمتخرج من التعليم العالي، وانتظارا لتكوين أحسن وفعال فإن وزارة التربية الوطنية أبرمت العام الماضي مع وزارة التعليم العالي اتفاقية أصبحت سارية المفعول انطلاقا من سبتمبر، فتكوين الأساتذة سيكون على النمط الآتي:

فيما يخص النمط الأولي أي الأساتذة الذين يتوجهون نحو قطاع التربية الوطنية لأوة مرة فيجب أن يكونوا متخرجين من المدارس العليا للأساتذة و أن يكونوا متحصلين على شهادة البكالوريا و أن يدخلوا إلى هذا القطاع عن طريق المسابقة.

فحتى يكون اليوم الأستاذ أستاذا في الابتدائي يجب أن يكون متحصلا على شهادة البكالوريا + 3 ومتخرجا من هذه المدارس العليا، أما الأستاذ الإكمالي فيشترط فيه شهادة البكالوريا + 4 ومتخرجا من هذه المدارس العليا، والأستاذ في الثانوي يشترط فيه شهادة البكالوريا + 5 ومتخرجا من هذه المدارس العليا.

وفي إطار التكوين أثناء الخدمة فإننا انطلقنا في برنامج سيعرف تغييرا طفيفا، ونحن الآن في اتصال مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حتى يتم التكوين أثناء الخدمة عن طريق الجامعة الجزائرية التي لها مؤهلات أحسن من مؤهلات قطاع التربية الوطنية.

مع كل اللغات التي يعيها الإسلام اعتبارا بنص قرآني يقول الله تعالى فيه: "ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم، إن في ذلك لآيات للعالمين" وفي رواية أخرى "للعالمين". وبالتالي فإن الدستور الإلهي يؤكد لنا أن كل لسان هو في الحقيقة إنسان، وشكرا معالي الوزير وشكرا سيدي الرئيس ومعدرة للزملاء إن كانوا قد انزعجوا وخاصة الزميل الذي قاطعني.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للزميل. ننتقل إلى السؤال الموالي رقم 189 ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وأحيل الكلمة إلى السيد خالد بومدين.

السيد بومدين خالد: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة، السيدات والسادة أعضاء المجلس الشعبي الوطني، نواب الأمة،

سيدي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، سيدي وزير التعليم العالي والبحث العلمي المحترم، تحية طيبة وخالصة، وبعد،

أولا وقبل طرح سؤالي، أحيي بمناسبة امتحان شهادة التعليم الأساسي كل أبنائنا في الجزائر، وأتمنى لهم ولكل الطلبة والتلاميذ نجاحات واستحقاقات في كل الامتحانات .

سيدي الوزير، إن مدينة مغنية كسائر مناطق الوطن قد سجلت بطولات وأمجادا عبر التاريخ لاسيما الحركة الوطنية خلال ثورة نوفمبر المباركة، حيث أنجبت كباقي مناطق الوطن أبطالاً وأمجاداً، فكانت قلعة من قلاع الثوار و الجهاد، ومنطلقاً من منطلقات النضالات المستمرة الدائمة عبر العصور الغابرة. لأريد أن يجزني حلو الكلام إلى التحدث عن مدينة الجهاد، مدينة مغنية، لأنني أؤمن جيداً بأن لكل أصل، فكما أنجبت هذه المدينة عظماء بالأمس فهي اليوم مشتلة من مشاتل الإطارات،

لدراسة المشاكل التي يعانها القطاع.

وفي الأخير أقول لكم إنني لا أؤمن بإصلاح لا يأتي بجديد لحل مشاكل الأستاذ الاجتماعية. شكرا لكم سيدي النائب وسأبقى في خدمتكم لإعطائكم معلومات إضافية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لمعالي وزير التربية الوطنية، وإذا كان للسيد أحسن عربي تعقيب، فليفضل.

السيد أحسن عربي: شكرا سيدي الرئيس، وشكرا معالي السيد وزير التربية الوطنية على هذا الرد، ونتمنى من وزارتك على الخصوص أن تكون وفية لكل ما صارتنا به هنا.

ثمة ملاحظة، فلقد تكلم معالي الوزير عن مسألة تعويض المفتشين وقال إن هناك قانونا يحددها.

سيدي الوزير، أتمنى أن يستبدل هذا القانون بقانون جديد، فهذا القانون ليس قرآنا لا يغير، بل يجب أن يغير، ولنساعد رجال التربية الوطنية من مفتشين وأساتذة على أداء مهامهم على أحسن وجه.

هناك ملاحظة أخرى تتمثل في أن كل أبناء المسؤولين لا يوجهون إلى التعليم التكنولوجي والتقني رغم أن السياسة المنتهجة تسعى إلى تحقيق المساواة بين التعليم التكنولوجي والتعليم العام في التعداد والتوجيه. لذا وجب الحرص على بعث ثقافة تعليمية تساعد الآباء والتلاميذ المقبلين على التعليم التكنولوجي والتقني لأن العالم كله يسير في هذا الاتجاه. وقد تكلم السيد معالي الوزير كذلك عن لجنة إصلاح المنظومة التربوية، فإذا أردنا إصلاحا حقيقيا للمنظومة التربوية، علينا إعادة الاعتبار للأستاذ والمعلم ولكل إطار في قطاع التربية وللغة العربية لإحلالها محل الصدارة باعتبارها حجر الزاوية للشخصية الوطنية دون السقوط في الانغلاق، فاللغة العربية ليست لها أنياب، فهي تتعايش في وئام

وبالتالي، سيدي الوزير، حتى لا أزعج السيد رئيس الجلسة، فإنني سأواصل.

قلت نلح على فتح مركز جامعي يتضمن الفروع والتخصصات التي قد توجد في جامعة تلمسان أو جامعة وهران أو جامعة سيدي بلعباس، وهذا قد تترتب عليه آثار إيجابية نلخصها في أمرين:

أولاً: إن المرافق الموجودة في مدن تلمسان وسيدي بلعباس ووهران هي موجودة في مدينة مغنية. وبالتالي، فإننا ربما سنخفف الضغط على المراكز التي ذكرتها.

ثانياً: سنخفف من عناء وعبء التنقل والإقامة بالنسبة إلى الإخوة المحترمين السادة الأساتذة الجامعيين الذين ينتقلون دوماً من مدينة مغنية إلى مدينتي تلمسان وسيدي بلعباس وأحياناً إلى مدينة وهران، كما سنخفف عناء وعبء تنقل وإقامة الطلبة والطالبات الذين ينتقلون من مدينة مغنية إلى مراكز جامعية أخرى.

سيدي الوزير أيتها السيدات أيها السادة معذرة، إن كنت قد أطلت الحديث، شكراً والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للزميل وأحيل الكلمة إلى السيد معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكراً للسيد النائب المحترم على اهتمامه وانشغاله بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، أما بالنسبة إلى الإجابة عن سؤاله فأقول إن توسيع فرص القبول في التعليم العالي هو محور من المحاور الأساسية التي يُبنى عليها برنامج قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الذي هو جزء من برنامج الحكومة، ومبررات هذا التوسيع في الجزائر كثيرة في الواقع، ويمكن أن نذكر بعضها فقط:

والإحصائيات الموجودة لديكم ولدينا دليل على أن في هذه المدينة ولهذه الأخيرة ثقافة هي ثقافة العلم والإدراك وثقافة النضال والجهد وثقافة الوطنية والتاريخ وثقافة التكنولوجيا، فكما كونت بالأمس وتخرج منها أمجاد وأبطال فهي اليوم قلعة من قلاع الإطارات، حيث أننا نرى أن أبناء هذه المدينة لم يكتسحوا فقط مناطق ولايات الوطن بل اكتسحوا أيضاً جامعات في العالم وأعطوا دروساً بإثبات جدارتهم وجدارة عالم الجزائر أمام علماء العالم، وخير دليل على ذلك أننا نعرف جيداً بعض الإطارات التي أثبتت جدارتها أمام علماء العالم، وأحيي بالمناسبة كل الإطارات الموجودة والتي أثبتت جدارتها وجدارة العلم والمعرفة في الجزائر أمام علماء يعتبرهم العالم أجلاء، ويحضرني بالمناسبة اسم صديق لي وهو عميد بجامعة كندا وهو السيد عوني بلعيد الذي هو خريج مدرسة من مدارس مدينة مغنية، فباسمكم جميعاً أحييه تحية حارة. أما سؤالتي بعد هذه المقدمة فيتعلق بما يأتي:

نظراً إلى الإطارات العديدة الموجودة بمدينة مغنية، ونظراً إلى العدد الكبير من الطالبات والطلبة الموجودين والمقيمين بمدينة مغنية، نرى من الأجدر والأفيد أن نقرّب مرافق وزارتك كجامعة ومركز تعليم متواصل، بعدما علمنا مؤخراً أن السلطات المحلية قد وفرت كل الإمكانيات التي تسمح بفتح -على الأقل- مركز تعليم متواصل بهذه المدينة، وذلك قصد تقريب تلك الإطارات من الأساتذة الجامعيين الموجودين ربما في مدينة تلمسان أو جامعتي سيدي بلعباس و وهران، فلماذا لا نقرّب هذا المرفق الجامعي الثقافي وبننيه في مدينة مغنية، وندعم ونكرس ثقافة العلم والمعرفة ببناء جامعة أو مركز جامعي للتعليم المتواصل في مدينة مغنية؟ والإحصائيات المتوفرة لديكم سيادة الوزير، ربما هي كفيلة بأن تجعل من هذه الولاية مؤهلة لأن تكون مستقلة وتكون ولاية إدارية كاملة... شكراً لكل الزملاء الذين يآزرونني ويساعدونني في الطرح.

أن نرتقي ونرتفع بالمستويين الكمي والنوعي.

ثالثا: إن المبدأ الثاني الذي يركز عليه التوسع في التعليم العالي هو ضرورة الفصل بين الشهادة العلمية والوظيفة، فإذا كان التعليم حقا، وهو فعلا حق ينادي به الدستور أو يخوله أو يكفله، فالوظيفة هي في الواقع واجب كل جزائري وليست حقا فقط كما كان في السابق.

إذن في الواقع، تزود الجامعة الجزائرية أو التعليم العالي بصفة عامة، طلبتنا بمختلف المهارات التي تخولهم التحصل على فرص عمل، وإذا لم يحصلوا عليها يمكنهم العودة مرة ثانية إلى الجامعة الجزائرية ليكيفوا أنفسهم حسب تخصصات جديدة تتطلبها احتياجات السوق، وهذا بدوره، أي التوسع في التعليم العالي، يركز ويتوقف على ثلاثة أمور قد تكلم السيد النائب قبل قليل عن البعض منها أثناء حديثه عن مدينة مغنية.

أولا: قضية التأطير، فنحن إن فتحنا جامعات ومراكز جامعية -وبودنا كما قلت التوسع في التعليم العالي- فليس بهذه الكيفية، وإذا كان التأطير بمعنى أن طالبا يؤطر طالبا آخر فهذا يؤدي إلى غلبة الكم على الكيف، وهو ما يخالف المبدأ الذي انطلقنا منه قبل قليل وهو أن التوسع في التعليم العالي ينبغي ألا يكون على حساب النوعية، هذا إذا كنا حقا ننادي بضرورة الارتقاء بالكم والنوع في آن واحد. إذن فمن الضروري وجود مؤطرين وبعده كاف،

ثانيا: ضرورة توفر الهياكل والتجهيزات وطاقات الاستقبال،

ثالثا: عدد الطلبة،

في الواقع تعتبر هذه النقاط الثلاث هي شروطا عامة، فنحن لا نملك شروطا دقيقة كما هو متوفر في كثير من الدول وخاصة المتقدمة منها، فهذه الشروط العامة تكون دائما خاضعة لذاتية ومزاج الأشخاص الذين يقدرّون إن

أولا: يمثل التعليم العالي الرصيد الاستراتيجي في الجزائر لأن من خلاله نفي باحتياجات التنمية،

ثانيا: إن التعليم العالي هو أمل كل مواطن جزائري وكل عائلة جزائرية،

ثالثا: وهذه نقطة هامة، فإن التطور العلمي والتكنولوجي، الذي نعرفه كلنا جيدا ونشاهده، يسير في كثير من الحالات بخطى كبيرة و متلاحقة و رهيبه، الأمر الذي يجعل الالتحاق بالتعليم العالي كأدنى حد للتعليم يجب أن يكون لدى كل مواطن، و لعلكم لاحظتم أن الكثير من الدول الآن تحاول أن تجعل التعليم الأساسي لمواطنيها هو التعليم العالي عكس ما هو لدينا الآن، إذ أن التعليم الأساسي يشمل فقط مرحلتي الابتدائي والمتوسط. إذن تستدعي التطورات الحالية والمقبلة أن يكون الحد الأدنى للتعليم هو التعليم العالي كما قلت، وتؤدي بنا هذه المبررات الثلاثة في الواقع إلى ضرورة العمل على التوسع في التعليم العالي. وربما نتذكرون أن السيد رئيس الحكومة قال أثناء تقديمه لبرنامج الحكومة أمامكم إن نسبة المسجلين في التعليم العالي في كوريا الجنوبية تصل إلى 55٪ بينما في الجزائر تقدر بنسبة 12٪، كما حددت كثير من الدول الآن نسبا معينة يجب أن تصل إلى تحقيقها خلال سنوات، منها نسبة المسجلين في التعليم العالي، لأنها واعية كل الوعي أن كل الظروف والشروط تتطلب مستويات عليا من التعليم والمعرفة. إذن، وكما قلت، لا بد أن نعمل من أجل الدفع بهذا الجانب والوصول إليه -طبعاً- ويجب أن يكون هذا التوسع في التعليم العالي مبنيا على مبدئين أساسيين:

أولا: ألا يكون هذا التوسع على حساب النوعية، إذ أننا نرى خلال هذه السنوات الأخيرة خاصة أن الكم يظفي على النوع، وربما يؤدي هذا بنا إلى تبديد مواردنا الاقتصادية التي نحن في أمس الحاجة إليها، ومن ثم فلا بد أن نعمل على التوسع في الكم والنوع معا وفي آن واحد. فمن حيث الكم قلنا إنه بودنا أن يكون لكل مواطن مستوى عال من التعليم، ولكن ليس على حساب النوعية، فيودنا

السيد رئيس الجلسة: شكرا وأحيل الكلمة إلى السيد خالدي بومدين.

السيد بومدين خالدي: شكرا سيدي الرئيس. نشكر معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي على الإجابة والرد المقنع، وأريد أن أضيف وأؤكد أن التأطير بالنسبة إلى أساتذة مركز جامعة التكوين المتواصل في مدينة مغنية متوفر، حيث أن هناك أساتذة من هذه المنطقة يدرسون في جامعات بلعباس وتلمسان و وهران، وعندما سيفتح مركز جامعي في هذه المنطقة فإنهم سيبقون يدرسون في مدينة مغنية بالقرب من مقر إقامتهم.

أما بالنسبة إلى التجهيزات، فقد اتصلت شخصيا في الشهور الماضية بالسلطات التي أكدت أن التجهيزات متوفرة.

أما عن عدد الطلبة والطالبات فهو متوفر أيضا وبقيس وافر، حيث أن هناك في بعض المراكز التي ذكرتها عددا كبيرا من الطلبة والطالبات الذين يقيمون بمدينة مغنية، والسيد رئيس المجلس الشعبي البلدي لمدينة مغنية ما يزال ملتزما بتوفير كل الشروط الضرورية لفتح هذا المركز، وإبلاغكم هذا أمام المجلس الشعبي الوطني الموقر عن فتح مركز للتعليم المتواصل، وأكد لكم السيد الوزير أننا نشكركم جزيل الشكر وتحية خالصة والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد خالدي بومدين. نكون بهذا قد استنفدنا جدول الأعمال المقرر لهذه الجلسة فيما يخص الأسئلة الشفوية. نشكر معالي الوزراء والسيدات والسادة النواب، والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الخامسة والعشرين صباحا.**

كانت هذه الشروط متوفرة أم لا. ولذلك شكل فوج عمل يبحث في كيفية تحديد شروط ومعايير معينة، وسيستغرق هذا العمل ربما حوالي سنة وذلك بدراسة تجارب الدول التي حددت الشروط، وبمعنى آخر كيفية استحداث معهد أو مركز جامعي أو جامعة وكيفية التحول من معهد إلى مركز جامعي ومن مركز جامعي إلى جامعة.

فالمطلوب، إذن، ليس فقط تحديد الشروط بشكلها العام وإنما تحديد شروط ومعايير معينة ودقيقة، وهو ما يؤدي إلى الإجابة مباشرة عن سؤال السيد النائب بخصوص فتح مركز جامعة التكوين المتواصل في مدينة مغنية، وألفت انتباه السيد النائب المحترم إلى أن السيد رئيس جامعة التكوين المتواصل قد انتقل إلى مدينة مغنية في العام المنصرم وبالتحديد في 26 جويلية 1999، والتقى بالسيد رئيس المجلس الشعبي البلدي، وحرر محضرا يمكن أن أقرأه إذا سمحتم، حيث التزم السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي بما يأتي:

- 1- توفير مقر مستقل لإدارة المركز،
- 2- تأثيث مكاتب المركز،
- 3- توفير الهياكل البيداغوجية من قاعات الدراسة وغيرها،
- 4- تحمل الأعباء،
- 5- وأخيرا، يبقى على عاتق جامعة التعليم المتواصل دفع مستحقات الأساتذة وبعض العمال فقط.

وهناك مراسلة من رئيس المجلس الشعبي البلدي، يؤكد فيها أن كل هذه الشروط قد توفرت، وسينتقل السيد رئيس جامعة التكوين المتواصل ثانية إلى مدينة مغنية ليطلع عن قرب على مدى التزام السلطات المحلية بكل هذه الشروط، لذلك أطمئن السيد النائب المحترم أن كل المؤشرات تسير في اتجاه فتح هذا المركز لجامعة التكوين المتواصل في مدينة مغنية، ونغتنم الفرصة، ونحن في مرحلة الامتحانات، لنتمنى لأبنائنا الطلبة والتلاميذ كل النجاح في امتحاناتهم، وشكرا.

ملحق أسئلة كتابية وأجوبة

إطلاعكم على ما تم القيام به على مستوى وزارتنا في هذا الشأن.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

مضمون الرد:

إن رياض الأطفال تؤدي دورا تربويا واجتماعيا رائدا وتساهم في ضمان الاستقرار العائلي، ومن هذا المنظور فإن الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية قام بإنشاء مجموعة من رياض الأطفال في بعض الولايات، حيث كان يحدد مشاركة الأولياء حسب مداخيلهم الشهرية، وهذا ما أدى إلى التلاعب والتزوير في تقديم كشوف الدخل الشهري للأولياء.

ومن أجل تفادي هذا الأمر قام الصندوق بتحديد قيمة مساهمة الأولياء بمبلغ 2000 دج شهريا مقابل حضانة أبنائهم في الرياض المختصة بذلك، حيث كانت تلك التسعيرات المطبقة أقل بكثير من تلك المطبقة لدى هيئات أخرى، نذكر على سبيل المثال:

- 3000 دج لدى الهيئات العمومية،
- من 3500 دج إلى 4000 دج لدى المؤسسات الخاصة.

إن الاهتمام بهذه المسألة كان محل عناية خاصة من مديرية النشاط الاجتماعي والصحي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية قصد التحسين في المردودية والحصول على فعالية أكبر من خلال:

- تحسين أدوات التسيير،
 - تهيئة الإمكانيات البشرية،
 - التكفل الجريء بالأطفال.
- وللتذكير فإن المادة 62 من المرسوم 92-07 الذي يحدد

* 1- من السيد الحبيب فيدوم
إلى السيد وزير العمل والحماية الاجتماعية

-بناء على الدستور،
-وبناء على القانون المنظم للعلاقة بين البرلمان والحكومة،
-وبناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،
نظرا إلى كون رياض الأطفال تؤدي دورا تربويا واجتماعيا فعالا، وتساهم في ضمان الاستقرار العائلي.
ونظرا إلى كون كثير من الأولياء، وخاصة العاملين في المؤسسات والإدارات العمومية، في حاجة إلى هذه الرياض،
ونظر إلى قرار رفع أسعار حضانة الطفل الواحد كما هو مبين في الجدول المرفق وانعكاساته السلبية على قدرة الأولياء على دفع المستحقات المالية، مما يؤدي إلى الإغراض عن هذه الرياض والاتجاه نحو الاستفادة من خدمات الخواص، الأمر الذي يؤثر في التوازن المالي لهذه الرياض ويهددها بالغلق، فإننا نتوجه بالسؤال الآتي قصد إطلاعنا على الإجراءات التي ستتخذ لمواجهة احتمالات تعرض هذه الرياض إلى التوقف عن النشاط ؟

* رد السيد الوزير

ردا على إرسالكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بسؤالكم الكتابي عن الإجراءات الممكن اتخاذها من لدن قطاع العمل والحماية الاجتماعية لمواجهة احتمالات تعرض رياض الأطفال إلى التوقف عن النشاط.

يشرفني أن أوافيكم -طيه- بالتوضيحات الخاصة بالموضوع، وهذا قصد الإجابة عن انشغالكم وكذا

*** رد السيد الوزير**

الموضوع: مراسلتكم المؤرخة في 14-03-2000 تحت رقم 295.

تبعاً لمراسلتكم المشار إليها في الموضوع، يشرفني أن أعلمكم أن المرسوم التنفيذي رقم 96-297 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب صاحب المشروع ومستواها، ومن بين الشروط الأساسية لإنشاء المؤسسة المصغرة فإن الشرط المتعلق بالسن محدد بخمس وثلاثين سنة، ويمكن رفع سن مسير المقابلة المحدثه إلى 40 سنة كحد أقصى، هذا إذا أحدث الاستثمار ثلاثة (03) مناصب شغل دائمة، ونفس المرسوم المشار إليه أعلاه لا ينص على الاستثناء.

تقبلوا منا، السيد النائب، فائق التقدير والاحترام.

*** 3 - من السيد الحبيب فيدوم إلى السيد وزير الاتصال والثقافة**

- بناء على الدستور،
- بناء على القانون المنظم للعلاقة بين البرلمان والحكومة،
- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،
- واعتباراً للسؤال الكتابي موضوع هذا السؤال،
- واعتباراً لتعهد الوزير السابق أثناء زيارته ولاية تيارت، بتخصيص مبلغ 10000 دج لإعادة ترميم قاعة سينما "سارسو"،
- ونظراً إلى عدم تجسيد هذا التعهد وبناء القاعة المذكورة الموجودة في حالة متدهورة.

نتوجه بالسؤال الكتابي عن أسباب عدم تخصيص اعتمادات مالية لإنجاز عملية الترميم وعن الآجال المسطرة لذلك؟

الوضع القانوني والمالي لهيئات الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري للضمان الاجتماعي لم يرد فيها تكفل الصناديق بهذا النوع من النشاط.

وفي الوقت الحالي فإن الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية يقوم بهذا العمل المفروض عليه من خلال المنشور الوزاري رقم 856/أع/580/م أ و/ المؤرخ في 11 سبتمبر 1989 وهذا التكفل غير مطابق لقوانين الضمان الاجتماعي.

في النهاية، لعلم سيادتكم فإنه يوجد مشروع نص تنظيمي يتعلق بشروط فتح رياض الأطفال وسيورها والرعاية المصغرة، وهو حالياً قيد الدراسة لدى مصالح وزارة العمل والحماية الاجتماعية المختصة بحماية الطفولة.

*** 2- من السيد الحبيب فيدوم إلى السيد وزير العمل والحماية الاجتماعية**

- بناء على الدستور،
- بناء على القانون المنظم للعلاقة بين البرلمان والحكومة،
- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،
نتوجه إليكم بهذا السؤال عن وضعية السيد يسعد قادة الساكن بتاخمرت ولاية تيارت.

وللعلم فإن المعني لديه سبعة اختراعات علمية منها ما هو مرخص رسمياً، وقد تقدم إلى مندوبية تشغيل الشباب بملف للنشاط في إطار برنامج تشغيل الشباب، لكنه رفض بسبب تجاوزه السن القانوني.

نرجو منكم إيلاء وضعيته الاهتمام وتقديم يد المساعدة له، مع الرجاء التفضل بإفادتنا بإجاباتكم عن هذا السؤال.

تقبلوا تحياتنا الخالصة.

- المرفقات: وثائق بيانية.

على هذا الأساس سنسعى مع السلطات الولائية ومن خلالها السلطات البلدية، لإيجاد حل سريع في إطار القوانين السارية المفعول لترميم القاعة نظرا إلى الحالة المزرية التي تعرفها، ونحن نتابع هذه العملية بصورة معتمدة مع السلطات المحلية للولاية إلى أن يستعيد هذا المرفق الثقافي الهام سابق نشاطه.

* 4 - من السيد الحبيب فيدوم إلى السيد وزير الاتصال والثقافة

- بناء على الدستور،
- بناء على القانون العضوي المنظم للعلاقات بين البرلمان والحكومة،
- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،
وعلى اعتبار بدء أشغال إنجاز مشاريع دار الثقافة ومكتبة ومسرح الهواء الطلق بتيارت منذ سنة 1983، وعدم إتمام أشغالها منذ ذلك الوقت.
ونظرا إلى الضرورة الملحة التي تتطلبها هذه المرافق في تلبية احتياجات المواطنين.

فإننا نتوجه بسؤال كتابي عن أسباب تأخر إنجاز هذه المشاريع وعن الإجراءات المتخذة في هذا الإطار ؟

* رد السيد الوزير

أكرر مرة أخرى كبير شكري وامتناني على الاهتمام الخاص الذي تولونه قطاع الثقافة بولاية تيارت، وهذا دليل على المكانة التي تتمتع بها الثقافة في انشغالات نواب الشعب من جهة، ودليل على المكانة التي تتمتع بها ولاية تيارت في الثقافة الوطنية من جهة أخرى، هذه المكانة التي دفعت الوزارة إلى السعي إلى إنجاز الهياكل القاعدية والمرافق الضرورية لخدمة النشاط والفعل الثقافي بالولاية.

* رد السيد الوزير

أعبر لكم بداية عن كبير سعادتي لاهتمامكم بشؤون الثقافة بولاية تيارت التي تتمتع برصيد ثقافي هائل ينتظر الهياكل والأطر التي تسهل الممارسة الثقافية وترقى بالفعل الثقافي إلى مستوياته العليا، وباعتبار السينما إحدى الركائز الأساسية للتعبير الثقافي ومن أهم وسائل التثقيف والتوعية فإن توفير الهياكل القاعدية لهذا الفن يعتبر من أكبر اهتمامات وزارتنا، وقد خصصنا لذلك برنامجا طموحا يأخذ في أولوياته عمليات الترميم وإعادة تأهيل القاعات السينمائية التابعة لوصايتنا والتي تأثرت بفعل الزمن أو جراء التخريب، وقد انطلقت عمليات الترميم في الكثير من القاعات عبر التراب الوطني، فمنها ما أعادت فتح أبوابها ومنها ما تنتظر نهاية الأشغال، ومنها ما لم تنطلق الأشغال بها.

أما فيما يخص قاعة سينما "سارسو" موضوع سؤالكم والتي كانت محل اهتمام الوزارة منذ مدة، فقد تم الاتفاق مبدئيا مع السلطات المحلية سنة 1998 على إجراء دراسة تقنية لتقييم التكلفة المالية، والنظر في إمكانية مساهمة الوزارة في ترقية مالية تشارك فيها إلى جانب الوزارة كل من الولاية والبلدية، وقد التمس السيد الوالي في مراسلة إلى الوزارة مشاركتها بمبلغ 10.000.000 دج وليس 10000 دج كما تفضلتم في السؤال، ولكن اتضح لنا بعد الدراسة أن القاعة المذكورة ملك للبلدية التي تنازلت عنها لصالح المركز الجزائري للفن والصناعات السينمائية طبقا للتعليمية رقم 94/342 المؤرخة في 1994 للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية، والمتضمنة التنازل عن قاعات السينما لفائدة المركز الجزائري للفن والصناعات السينمائية وتم التنازل عنها عن طريق المداولة في نفس السنة. غير أن المركز الجزائري للفن والصناعات السينمائية الذي لم يستغل القاعة تماما، تم حله سنة 1996 وبالتالي عادت القاعة إلى ملكية البلدية، الأمر الذي يجعلنا في وضعية عجز قانوني يمنعنا من تمويل مشاريع خارجة عن وصايتنا.

- وبما أن دستور الجمهورية الجزائرية ينص صراحة على أن الإسلام دين الدولة،
- وبما أن قسم السيد رئيس الجمهورية يتضمن احترام الإسلام وتمجيده،
- نظرا إلى الصور الكاريكاتورية التي نشرتها يومية "ليبرتي" في أعداد سابقة، من رسوم تمس عقيدة الإسلام وتصف ذات الله بسلوكات بشرية منحرفة، خاصة منها تلك المتعلقة بصلاة الاستسقاء.
- بناء على ما تقدم أتوجه إلى معاليكم بالسؤال الآتي
نصه:
ماهي الإجراءات التي تتخذونها لوقف الإساءة إلى قيم الأمة ؟

تقبلوا معالي الوزير فائق الاحترام والتقدير.

* رد السيد الوزير

أثار السيد النائب محمد الوردى خلفاوي في سؤاله رقم 316 المؤرخ في 12 أبريل 2000، موضوع نشر يومية "ليبرتي" ليوم الإثنين 21 مارس 2000 صورة كاريكاتورية "تمس عقيدة الإسلام وتصف ذات الله بسلوكات بشرية منحرفة".

إنه من المؤسف حقا أن تعمد جريدة إلى نشر أو بث ما يسىء إلى قيم الأمة، خاصة ما من شأنه الإساءة إلى الدين الإسلامي الحنيف، فلا يعقل ولا يحق لأي كان أن يتستر وراء المبدأ النبيل لحرية الصحافة والإبداع أن يعلل أي تصرف يشوه صورة الصحافة الوطنية.

إن استفحال الظواهر والشوائب المخلة بالقيم الوطنية دفع الصحفيين أنفسهم إلى اعتماد مدونة أخلاقيات المهنة وتأسيس مجلس يسهر على حماية هذه الأخلاقيات ومحاربة مثل هذه السلوكات، وما لا شك فيه أن هذا المجلس سيتحمل مسؤولياته كاملة وسيكون الإطار التأديبي الأمثل لتهديب العمل الصحفي.

وعلى هذا الأساس كان مشروع دار الثقافة الذي يعتبر مركبا يخرج الولاية من عزلتها الثقافية، فهو متكون من عدة مرافق منها مكتبة ومسرح الهواء الطلق وليس كما جاء في سؤالكم الكريم مشاريع ثلاثة.

نعلمكم أن العملية كانت مسجلة سنة 1988، وبعد الانتهاء من الدراسات انطلقت الأشغال سنة 1990 وكان التسيير مسندا إلى مديرية الشبيبة والرياضة، وحول تسييرها عند إحداث مديريات الثقافة بالولاية سنة 1995 إلى قطاع الاتصال والثقافة، حيث قمنا بإعادة تقييم ثانية وتواصلت الأشغال وهي الآن في مستوى 73%، وتمثل الأعمال المنجزة فيما يأتي:

- المكتبة 100%
- مدرسة المسرح الموسيقي والرقص 100%
- قاعة الورشات الثقافية 90%
- الجدار المحيط بالمشروع 90%
- الإدارة والمساكن 100%
- قاعة العروض، مقعد 20%
- قنوات صرف المياه 70%
- توصيل الغاز الطبيعي 50%

كما تستلزم عملية إعادة تقييم أخرى مبلغ 20.000.000 دج بناء على ما أسفرت عنه المناقصة الوطنية المفتوحة والخاصة بإتمام إنجاز قاعة العروض.

وعليه، نؤكد لكم في الأخير أنه من الممكن الانتهاء من إنجاز المشروع وفتح أبواب دار الثقافة بجميع مرافقها في أجل أقصاه سنة.

* 5 - من السيد محمد الوردى خلفاوي إلى السيد وزير الإعلام والثقافة

- طبقا للمادة 134 من الدستور،
- بناء على المادتين 95 و96 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،

*** 7 - من السيد الحبيب فيدوم****إلى السيد وزير المجاهدين**

- بناء على الدستور،
 - بناء على القانون العضوي المنظم للعلاقات بين البرلمان والحكومة،
 - بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني. وبالنظر إلى وضعية السادة:
 - بركات أحمد المزداد بتاريخ 1939/12/10 ابن قويدر، بلدية لواء ولاية بسكرة (رقم الملف 330447) -الاعتراف-
 - خراشي حيزية بنت شهيد مطلقة منذ 1981، رقم ملف الإرسال 853 بتاريخ 1998/05/30، بلدية لواء ولاية بسكرة.
 - قطاف تمام عبد الطلب، ابن مجاهد معوق ولم يحصل على منحة.
 - عسول بن عيسى (ولاية تيارت)،
 - خالس عبد القادر (ولاية تيارت)،
 - فرحات فرحات (ولاية تيارت)،
 - طاهر عبد القادر (ولاية تيارت)،
 - ابن شهرة العربي (ولاية تيارت)،
- نتوجه بالسؤال الآتي:
- لماذا لم تسو ملفات هؤلاء المواطنين؟
 - ماهي الإجراءات التي اتخذتموها لتسوية وضعيات هؤلاء؟

*** رد السيد الوزير**

الموضوع: الرد على سؤالكم الكتابيين رقمي 326 و333.

بعد التحريات على مستوى مصالحنا المركزية عن الملفات محل السؤالين يشرفنا إفادتكم بالمعلومات الآتية:

فبعد سنوات متعددة من ممارسة حرية الصحافة توصل أهل المهنة إلى قناعة وهي أنه لا يمكن التستر وراء هذا المكسب الديمقراطي للمساس بحقوق الغير والمبادئ الأخلاقية للمجتمع وثوابت الأمة، وهو ما نحن حريصون عليه من خلال اقتراح أحكام مشروع القانون العضوي المتعلق بالإعلام.

ومع ذكر القوانين السارية المفعول فإنه من حق أي شخص طبيعي أو معنوي رفع دعوى أمام العدالة والتأسيس كطرف مدني وفق الإجراءات القانونية بخصوص نشر مثل هذه الصورة الكاريكاتورية وغيرها من المقالات والصور التي تمس ثوابت الأمة والأخلاق.

وفي الأخير، فإن وزارة الاتصال والثقافة حريصة كل الحرص على ألا تقع صحافة القطاع العمومي في مثل هذه الوضعيات، ولا تدخر جهدا في تنبيه الصحافيين، الذين هم في أغلبيتهم شباب يفتقرون إلى التجربة، إلى مخاطر الانعكاسات القانونية لكل الانزلاقات.

*** 6 - من السيد الحبيب فيدوم****إلى السيد وزير المجاهدين**

- بناء على الدستور،
- بناء على القانون العضوي،
- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

نظرا إلى تلقينا طلبا بالتدخل من لدن السيد منور لعرج الساكن بحي القروي رقم 106 تيارت، والمتعلق بإيداع ملفات طلب الاعتراف بالعضوية في جيش التحرير الوطني منذ عدة سنوات لكن دون جدوى.

نتوجه إليكم بهذا السؤال عن وضعية المعني، مع الرجاء التفضل بإجابتنا عن ذلك. تقبلوا تحياتنا الخالصة.

6- السيد فرحات فرحات:
أودع المعني ملف اعتراف لدى المنظمة الوطنية للمجاهدين، غير أن مراجعة المصالح الإدارية لم تكشف عن أي ملف مسجل باسمه في شبكة الإعلام الآلي، لذلك يجب التأكد من إرساله إلى الوزارة.

7- السيد طاهر عبد القادر:
كشفت البيانات المدونة بوصول الاستلام، أن المعني أودع ملف اعتراف لدى مديرية المجاهدين بولاية تيارت سنة 1980، وبما أن اسمه غير موجود بالبطاقة المركزية، فإن طلبه يكون قد رفضته آنذاك اللجنة الولائية للتحقيق والاعتراف.

وللتوضيح فإن الاعترافات آنذاك كانت لا مركزية، أي يتم البت فيها وفي الطعون المتعلقة بها على المستوى المحلي، ولا تسجل على المستوى المركزي إلا الملفات المقبولة.

8- السيد ابن شهرة العربي المولود بتاريخ 1940/11/29، ابن زبير وقاسي كلثوم:

منح اعترافا بالعضوية في المنظمة المدنية لجهة التحرير الوطني من سنة 1959 إلى سنة 1962 دون إشارة هامشية وذلك بتاريخ 1995/04/29، ثم قدم ملف تعديل درسته اللجنة الوطنية للاعتراف وأصدرت بشأنه قرار قبول التعديل بإضافة إشارة "مسبل من سنة 1961" وحوّل إلى مديرية المجاهدين لولاية تيارت بتاريخ 1999/11/03.

9- السيد منور الأعرج:
قرار الرفض الذي سلمته إياه ناحية سوقر بولاية تيارت بتاريخ 1983/05/11 مذيّل بعبارة: "إن القرار قابل للطعن في مدة شهرين وبعد هذا الأجل يصبح باتا وغير قابل للاستئناف" وبذلك فإن لجنة الطعن لا يمكنها البت في الطعن المقدم سنة 1994.

تقبلوا فائق الاحترام.

1- السيد بركات أحمد بن قويدر المولود بتاريخ 1939/12/10:

قدم ملف اعتراف بالعضوية في المنظمة المدنية لجهة التحرير الوطني، درسته اللجنة الوطنية للاعتراف وأصدرت بشأنه قرار رفض بتاريخ 1997/03/15، ثم كون ملفا للطعن في قرار الرفض هو الآن محل دراسة وتحقيق لدى اللجنة الوطنية المكلفة بالبت في الطعون.

2- السيدة خراشي حيزية:
قدمت ملفا لاستفادة منحة بنت شهيد معوقة درسته اللجنة الطبية وأصدرت بشأنه قرار رفض بتاريخ 1994/09/10.

ثم قدمت ملفا لاستفادة منحة بنات الشهداء، أعطيت المنحة تحت رقم 981178448، وحوّل الملف إلى الخزينة العامة بتاريخ 1999/02/10، مع إشعار الولاية بتاريخ 1999/02/28 تحت رقم 244.

3- السيد قطاف تمام عبد المطلب (ابن مجاهد):
لا يوجد ملف إعاقة مسجل باسمه في المديرية المركزية للمنح.

4- السيد عسول بن عيسى المولود بتاريخ 1934/10/31:

قدم ملف اعتراف درسته اللجنة الوطنية للاعتراف وأصدرت بشأنه قرار رفض بتاريخ 1994/11/03، ثم قدم ملف طعن في قرار الرفض هو الآن قيد الدراسة والتحقيق لدى اللجنة الوطنية المكلفة بالبت في الطعون.

5- السيد حالس عبد القادر المولود بتاريخ 1924/03/29:

قدم ملفي (02) اعتراف درستهما اللجنة الوطنية للاعتراف، رفض الأول بتاريخ 1994/11/03 والثاني بتاريخ 1999/03/09، ثم قدم ملف طعن هو الآن قيد الدراسة والتحقيق لدى اللجنة الوطنية المكلفة بالبت في الطعون.

* رد السيد الوزير

تولي وزارة الاتصال والشفافة بحكم صلاحياتها الإبداع الفكري وفي مختلف مجالات الفنون والآداب عناية خاصة، ويتجلى ذلك واضحا على المستوى القانوني والتنظيمي والهيكلية أو على مستوى الدعم المالي والمادي.

1- على المستوى القانوني:

شرعت وزارة الاتصال والشفافة منذ سنة 1996 في وضع الآليات القانونية التي تحمي حقوق المؤلفين والإبداع الأدبي من خلال سن قانونين يتعلقان بحق المؤلف والحقوق المجاورة والإيداع القانوني.

وستشرى هذه المنظومة التشريعية والتنظيمية لاحقا بنصوص تتعلق على التوالي بما يأتي:

- تنظيم مكاتب المطالعة العمومية،
- تنظيم استيراد الكتاب،
- تنظيم نشاط بيع الكتاب...

2 - على المستويين الهيكلي والمؤسسي:

أ- القراءة العمومية:

تتظافر جهود مختلف القطاعات في وضع شبكة للمكتبات عبر البلديات و دور الثقافة والمراكز الثقافية والشبانية وعبر المؤسسات التعليمية والتكوينية.

ويتم تموين هذه المكتبات دوما من المكتبة الوطنية كلما سخرت لها اعتمادات بغرض اقتناء الكتب. ففي هذا السياق تم خلال سنة 1999 توزيع 1.916 عنوانا جديدا بمجموع 9.897 نسخة.

كما تضمن المكتبة الوطنية توزيع الكتاب في المناطق النائية وجعله في متناول القراء عبر شبكة الحافلات المكتبية المتنقلة.

* 8 - من السيد محمد مفلح

إلى معالي وزير الثقافة والاتصال

سؤال يتعلق بتدعيم إنتاج الكتاب.

سيدي الوزير،

إن الإنتاج الثقافي عموما يعاني أزمة حادة أثرت في صناعة الكتاب خاصة ومن بين أسباب هذه الأزمة انعدام الدور الفعال لمؤسسات الدولة المعنية بقطاع الثقافة في التكفل بالمشاكل المطروحة على المؤلف والناشر والموزع والجمعيات الثقافية واتحاد الكتاب.

وأمام الصعوبات العديدة التي يواجهها المؤلفون في هذه المرحلة، حيث حرموا من نشر مخطوطاتهم إضافة إلى تقلص المقروئية بسبب ارتفاع سعر الكتاب لعدة أسباب منها الأعباء والرسوم الجبائية المفروضة على مواد صناعة الكتاب وإنتاجه وبيعه،

ونظرا إلى حاجة المجتمع إلى ثقافة وطنية قادرة على إيجاد الحلول المتعلقة بوضعنا الحالي والحفاظ على هويتنا الثقافية والحضارية.

يشرفني أن أتوجه إلى معاليكم بالسؤال الآتي:

- لماذا لم تخصص الوزارة الاعتمادات المستلزمة لدعم المؤلف والناشر والجمعيات الثقافية على مواجهة التكاليف الباهظة لطبع الكتب؟

- لماذا لم تبادر الوزارة إلى إعداد مشروع قانون يتعلق بترقية الكتاب وهذا بعد استشارة واسعة مع الكتاب والناشرين والموزعين وجمهور القراء والدارسين؟

ذلكم هو محتوى سؤالي، وأرجو من معاليكم أن تتكفلوا بهذا الانشغال المشروع في هذه المرحلة الصعبة التي يواجهها كل المعنيين والمهتمين بالكتاب.

تفضلوا، معالي الوزير، بقبول فائق الاحترام والتقدير.

*** 9 - من السيد محمد مفلح
إلى معالي وزير الاتصال والثقافة**

الموضوع: سؤال يتعلق بحماية الآثار التاريخية.

سيدي الوزير،

رغم الإمكانيات المتوفرة في قطاع الثقافة إضافة إلى أحكام القانون المتعلقة بحماية التراث الثقافي، إلا أن ولاية غليزان، التي تزخر بمناطقها المختلفة بالمعالم والآثار التاريخية القديمة، لا تحظى بالعناية المطلوبة، فبقيت دون حماية ولا ترميم..

ومن أجل حماية هذه الكنوز التاريخية والحضارية التي تشهد على تاريخ وطننا وعراقتنا، يشرفنا أن نوجه إلى معاليكم السؤال الآتي:

- لمّ لم تتكفل الدولة وفي إطار المحميات الأثرية بمعالم مدينة (ميناء) القديمة بغليزان والرتامية بوادي ارهيو والتي حددها المختصون وعلماء الانتروبولوجيا؟

- لماذا لم يشرع في ترميم أبراج عمي موسى المصنفة منذ 1901، وهذا رغم تسجيلها ضمن المخطط الوطني للترميم؟

- و متى يتم تصنيف مدرسة مازونة إلى جانب المسجد والضريح وغيرها من معالم المركب التاريخي والثقافي لهذه المدينة التي أنجبت صاحب (النوازل) وتعلم في مدرستها العلامة أبوراس الناصري وقد كانت عاصمة لبيلك الغرب؟

وفي الأخير، ما موقف وزارتنا الموقرة من هذا الإهمال الخطير الذي مس هذا القطاع الحيوي؟ وماهي الإجراءات التي قامت بها لمواجهة التخريب المهدر لحضارتنا ورموزها الثقافية؟

ذلكم هو محتوى سؤالي. وأتمنى أن تتكفلوا بهذا الانشغال الذي يهدف إلى إعادة الاعتبار إلى آثارنا الحضارية ومعالمها.

ب - النشر:

تكفل القطاع الخاص كلية، عقب حل المؤسسة الوطنية للكتاب في منتصف العشرية الماضية ولأسباب اقتصادية، بالنشر رغم ضعف التحفيزات الجبائية. فبلغ عدد دور النشر 40 مؤسسة صدر عنها خلال السنة المنصرمة 739 عنوانا.

3- دعم الكتاب:

سخرت الدولة إمكانيات معتبرة إدراكا بأهمية صناعة الكتاب ووفرت له من دور في تثقيف المجتمع.

فبالإضافة إلى ما تم تكريسه في قوانين المالية السابقة من تحفيزات، فإن وزارة الاتصال والثقافة تسعى دوما خلال مناقشة قوانين المالية إلى تسجيل تحفيزات إضافية قصد ترقية الاستثمار في هذا المجال الحيوي وجعل الكتاب في متناول مختلف الشرائح الاجتماعية.

وعلى صعيد آخر، سخرت الدولة موارد مالية قصد تشجيع الكتاب من خلال إحداث صندوق وطني لترقية الفنون والآداب، والذي يتكفل بتمويل مشاريع المؤلفين لا سيما الشباب منهم. كما أنه تمنح اعتمادات سنوية للجمعيات التي تنشط في مجالات الإبداع والتي تبدي طلبات بغرض تمويل نشر المؤلفات الأدبية.

وفي نفس السياق، وقصد التعريف بالإصدارات الجديدة وبمؤلفيها، فإن وزارة الاتصال والثقافة تنظم دوريا عبر مختلف جهات الوطن معارض للكتاب، وكذا إشراك الناشرين الجزائريين في التظاهرات الدولية.

كما أنها أدرجت في شبكة البرامج التلفزيونية والإذاعية حصصا تساهم في ترقية النقد الأدبي والتعريف بالمبدعين والمفكرين.

6- قلعة حصن سي لزرق بلحاج، وهي قلعة تعود إلى العهد العثماني موجودة بقربة "بني راشد".

توجد معظم هذه المعالم في حالة غير لائقة بمقامها وبأهميتها التاريخية وكلها تستدعي حفريات إضافية للكشف عن الجانِب المغمور منها في باطن الأرض، وترميمات واسعة.

إلا أن هذا التكفل مرتبط بحجم الوسائل المالية المسخرة لذلك، حيث لم تستفد مشاريع ترميم التراث الثقافي خلال العشرية الماضية اعتمادات كافية، وهو ما دفع وزارة الاتصال والثقافة إلى اقتراح إنشاء صندوق خاص بالتراث الثقافي يمول بعائدات استغلال المعالم والمواقع الأثرية قصد تمكين القطاع من المساهمة فعليا في ترميم أكبر عدد ممكن من المعالم.

للعلم فإن القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي أقحم الجماعات المحلية والمجتمع المدني ومعظم القطاعات في عمليات التكفل بالتراث، وهو ما بدأ يتجسد شيئا فشيئا ميدانيا.

فبخصوص المعالم المذكورة في السؤال فإن تصنيف بعضها وارد، حيث شرعت المصالح المعنية على المستوى المحلي في تكوين الملفات الإدارية الإجرائية لعرضها على لجنة الممتلكات الثقافية التي سيعاد تحديد صلاحياتها ومهامها بموجب نص تنظيمي.

كما أن بعضها مسجل ضمن المخطط الوطني للترميم أو في إطار إحداث المحميات الأثرية، وسيتم التكفل بها بالتنسيق مع بعض القطاعات كقطاع الشؤون الدينية وقطاعي المجاهدين والجماعات المحلية.

إن كان ترميم هذه المعالم والمواقع وتأمينها يتوقفان إلى حد بعيد على الإمكانيات المالية فإن حمايتها من مختلف

في انتظار ردكم المحترم، تفضلوا، معالي الوزير، بقبول فائق الاحترام.

* رد السيد الوزير

تتميز مختلف ربوع وطننا الشاسع بتراث عريق تمتد جذوره من حقبة ما قبل التاريخ مروراً بالفترة القديمة والعصور الوسطى والمعاصرة، وتزخر منطقة الغرب الجزائري على غرار باقي مناطق البلاد بمعالم تاريخية هامة ومتنوعة باعتبارها كانت مدنا أو عواصم لإمارات ودويلات متعاقبة، ويوجد من جملة هذه المعالم والشواهد التاريخية تراث غني ومتنوع في ولاية غليزان لم يحظ للأسف بالعناية المطلوبة في معظم معالمه، ومن بين هذه الآثار والمعالم الهامة:

1- آثار (ميناء) التي تقع على بعد 4 كلم من مدينة غليزان، وهي في أغلبيتها آثار رومانية مغمورة تحت الأرض حددها المختصون، وتشمل هذه الآثار محطة ميناء ومدينة ميناء القديمة.

فلقد تأثر ما تبقى من هذه الآثار بالنشاط الاقتصادي بفعل استغلال المحاجر التي تحيط بها.

2- موقع الرتايمية في جبل الجرف الذي يزخر بآثار الصناعات الحجرية للإنسان في فترة ما قبل التاريخ وبمغاراته الزاخرة برؤوس سهام ومكاشط من الصوان تعود إلى الحضارة الموستيرية.

3- أبراج منطقة عمي موسى المصنفة منذ سنة 1901 والتي تمتد على عدة هكتارات تشمل جملة من المعالم أهمها قصر الكاوة وأبراجه الشهيرة.

4- مدرسة مازونة التي تشكل جزءاً من مركب تاريخي وثقافي وديني هام إلى جانب المسجد والضريح.

5- القلعة، وهي مدينة رومانية تضم بقايا أسوار ومقبرة وأعمدة ونصب تم تحديدها بالتدقيق وجردها.

وفي الأخير، يبقى التكفل بالتراث الثقافي قضية الجميع التي تتطلب إمكانيات معتبرة وكثيرا من الوقت والجهد والخبرات والإرادة والمتابعة الميدانية والرقابة. فمهما أوتيت الدولة من إمكانيات فلا يمكنها وحدها ضمان حماية حقيقية ودائمة لموروثنا الثقافي إن لم يضطلع كل واحد في موقعه بدوره ومسؤولياته.

أشكال المساس بها قد تم التكفل به من خلال نصوص تشريعية، أهمها القانون المتعلق بحماية التراث الثقافي.

وبموجب هذا القانون يحق للمجتمع المدني وللجماعات المحلية إشعار السلطات المعنية بكل انتهاك للتراث، والتأسيس كطرف مدني في القضايا التي تمس هذا الجانب.